الإمكانية الموضوعية والضرورة الملحة لتدويل المصطلحية العربية

الدكتور سعيد هبة الله كامل

مدير معهد الحضارة الإسلامية بموسكو

1 – أهمية هذا العمل على نطاق العالم العربي والإسلامي

لاتزال قضية إنشاء المصطلح تشغل أذهان الباحثين العرب. ويتوقف على إنجاز هذه المهمة – إلى حد كبير – مدى النجاح الذي يحققه العمل المشترك تمهيداً "لانبعاث" اللغة العربية، وبودنا التأكيد بادئ ذي بدء أن تعبير " الانبعاث" الدارج حالياً والشائع بالنسبة إلى اللغة العربية، قد تولد من كونها لغة مجاز، لاحقيقة، نظراً لكون هذه اللغة من اللغات الحية التي تتميز بقدرتها التعبيرية الجبارة، وأصالتها الإبداعية الفريدة، علماً بأنه ما من لغة أو مجموعة لغات، يتوافر فيها ما في لغات الأسرة اللغوية السامية (الساميات) من دقة في الجمع ما بين المضمون والشكل، في الإحاطة بالفكرة المعطاة إلى تكوين الأفكار حول موضوعها في كل موحد لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

إن اللغة العربية المتميزة بالقدرة التعبيرية إلى الحد الأقصى، تحتوي على الصفات التي تؤهلها للغوص في المعاني وإكسابها ثوب المباني، لكي تتجلى في الأفهام طالعة طلوع الشمس في رابعة النهار، فتبهر الأنظار، وتأخذ بمجامع القلوب وحبات الأفئدة.

والميزة الكبرى التي تتمتع بها اللغة العربية دون سواها، هي قدرتها الرائعة على استيعاب أدق الخواص لهذه الظاهرة أو تلك واحتوائها، وفي الوقت عينه أكثرها جوهرية وأصالة، ومن هنا تأتي صفة استطاعتها أخذ المصطلحية من غيرها وإقامتها على أساسها اللغوي الخاص. والعربية أقل اللغات حاجة إلى الاقتباسات اللغوية المباشرة من اللغات الأجنبية، وهنا يلاحظ أن كثرة المصطلحات لاتطغى على النص اللغوي لجملة اللغة العربية والناطقين بها كأهلها ولايخلف ذلك انطباعاً بأنه مأخوذ أو مقتبس من لغة غريبة، حتى ولو كانت فكرة المصطلح المقتبس غير مفهومة إلا عند المتخصصين، وهذه الخاصية الممتازة ملازمة لكل لغة مبنية على نظام أسرة اللغات السامية، ولا يجوز الإغفال كما يحدث في غيرها، ومثال ذلك اللغة العبرية الحديثة. ولكن أولاً ينبغي إدراك أن عملية وضع المصطلح في إسرائيل وبالأخص خلال الفترات الأولى، على أيدي حملة لغات شتى ومختلفة كل الاختلاف، وثانياً في حالة المصطلحية في العبرية الحديثة، قليلاً ما تجتذب اهتمام أحد ما خارج حدود إسرائيل نفسها.

وإن الشأن مغاير لما يخص اللغة العربية العائدة بحق لا للعرب وحدهم، وإنما لجميع الشعوب المسلمة والموقف حيالها وإزاء بنائها لايقل حباً وحرصاً وعناية عن موقفها تجاه لغاتها القومية الأم. وتشهد على مدى تقويم اللغة العربية تلك الخطط المزمعة بشأن منح اللغة العربية في

باكستان مثلا وضعية اللغة الرسمية.

(هذا) وإذ نتحدث عن "انبعاث" اللغة العربية أو "إحيائها" أو شيء آخر من هذا القبيل، نعني بذلك مهمة استردادها وظيفة الوسيلة الشاملة الجامعة لكل مجالات الحياة الاجتماعية والبحث العلمي وأصعدتهما، سواء في إطار بلد عربي بعينه أو أطر العالم العربي ككل، وهو العالم المتنوع كثيراً والمتشعب أكثر من حيث العامل الثقافي واللغوي.

ولدى ذلك لايمتلك أي بلد عربي وحده المنزلة المعترف بها من قبل الجميع في ميدان البناء اللغوي. ولايمكن أن يدور الكلام إلا حول نجاح أقل أو أكثر لهذا البناء في هذا البلد العربي أو ذاك، علماً بأن أي جزء من كلّ في هذا المجال من الحياة الروحية والثقافية ليس له، ولا يمكن أن يكون، الحق الاحتكاري في امتلاك الناصية في بلد واحد. وبعبارة أخرى لا أثر اليوم لبلد عربي ينظر إليه العرب جميعاً باعتباره الطليعة الأمامية بلا منازع في قضايا المنهاجية وممارسات البناء اللغوي، وكذلك صاحب الأهلية في تقرير نوعية المصطلح وصلاحه للتطبيق وفقاً لمتطلبات المجالات المهنية للمعرفة أو التطبيق العملي لمنجزاتها.

2 – التحليل المقارن في العالم الغربي المعاصر

تجدر الإشارة إلى أن التعقيد الموماً إليه أعلاه، لايقتصر على كونه من الخصائص اللازمة للأقطار العربية وحدها، وإنما هو القاسم المشترك بالنسبة إلى مجموعات البلدان غير العربية المنتمية إلى بقعة لغوية موحدة، مع العلم أنه حتى ولو كانت هذه المجاميع ذوات تطور أعلى وأرفع من حيث المستوى العلمي والإنتاجي. وكمثال على هذا تصلح مشاكل المصطلح الإنجليزي في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا، أو المصطلح الإسباني في إسبانيا نفسها والبلدان العديدة المتكلمة بلغة الإسبان.

نرى مع ذلك أن الناظر إلى أمثال هذه البلدان من جانب، يخال أنها بلدان لاتعاني مما يسمى "المشكلة الاصطلاحية" أما في الواقع الراهن فإن الأمر ليس كذلك، إذ إن العديد من المشاكل تعتري هذا الباب، وهي على جانب كبير من الجدية، غير أنها لازالت بانتظار الحلول التي من شأنها إرضاء جميع الأطراف. وفضلاً عن ذلك، لايقرع أحد نواقيس الخطر ظناً من الجميع بأنها معضلة لاتستدعي القلق، وما من أحد يرى الضرورة الماسة إلى طرح مشاريع شاملة ولايحاول حمل الآخرين على السير خلفه في ذلك الدرب الذي يشقه ويعبده لهم، ولايحضهم على اتباعه واقتفاء خطاه.

ما هوالسر في الأمر؟ ربما يكمن في أن عملية إرساء المنظومات المصطلحية وإنشائها في البلدان المتطورة صناعياً وعلمياً سارت بتأنٍ أتاح لها الفرصة لحسن الانتقاء، وتخير دائرة المصطلحات نفسها بعناية، وذلك خلافاً لما يحصل في معظم البلدان النامية والتي من ضمنها البلدان العربية، الأمر الذي أتاح الفرصة.

وعلى الرغم من ذلك، نسقت الثورة العلمية التقنية خلال العقود الأخيرة من السنين، ذلك النظام الهادئ المريح لإبداع المصطلحات المطلوبة. غير أن القضية تفاقمت وازدادت على مر الزمن إلحاحا وتشدداً لتقويم تلك المنظومات المصطلحية التي من شأنها – دون الخروج عن إطار اللغة البشرية الطبيعية – أن تبدو في الآن نفسه

مؤهلة كذلك للتشغيل المؤتمت وإدخالها في حيز النظم الحاسوبية العصرية.

ولاشك في أن المعضلات التي يعاني منها الغرب الآن، لابد أن تضاف إلى جملة المشاكل الشاخصة أمام أبناء البلدان النامية، وبخاصة تلك التي لاتريد التخلف عن الركب الحضاري العام والتقدم العلمي التقني عند التخوم ما بين القرنين العشرين والحادي والعشرين.

3 – الوضع في روسيا وربوع الاتحاد السوفيتي السابق

إن البقعة الوحيدة غير العربية، التي تسنى لها تفادي الوقوع في المشاكل الناجمة عن المتطلبات المصطلحية وتطويرها،(كما هو الأمر في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية مثل بريطانيا، والبلدان الناطقة باللغة الإسبانية مثل إسبانيا ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية)، هي المنطقة التي تضع روسيا الاتحادية الحالية وما يجاورها من بقاع أراضي الاتحاد السوفيتي الذي كان قائماً في حينه، ويعد من البلدان المتقدمة، لم ينشأ التناقض المؤسف ما بين المجال العلمي الموحد الضخم والعريض، من جهة واللغة الاحترافية المصطلحية التي تستخدم أداة في هذا المجال أو ذاك من فروع العلم أو الصناعة، من جهة أخرى، ضمن الاطار الذي يحتضن هذه الرقعة المنبسطة الممتدة بأسرها.

والمقصود من هذا بطبيعة الحال، هو شأن اللغة الروسية التي نشير إلى أنها كانت ولاتزال وستظل، على مدى من الزمان غير قريب اللغة الوحيدة في ميدان العلم وكل معرفة احترافية جادة، وكذلك في إجراء المكاتبات التدوينية والرسمية الديوانية لكل سكان الاتحاد السوفيتي السابق، دون استثناء من الروس وسواهم على حد سواء، وإن لم تكن اللغة الروسية عرضة للتأثيرات أيٍّ كانت، من اللغات والأقاليم غير الروسية على المصطلحية الروسية.

هذه واحدة من المزايا الموضوعية، وأحد الأسباب بخصوص المزيد من الإتقان والكمال في المنظومات المصطلحية باللغة الروسية، قياساً إلى المنظومات المماثلة في اللغات الغربية، إذ إن المنظومات الاصطلاحية الروسية تبدو أكثر تجانساً وتوحداً وهي بالتالي أكثر دقة، مما يشكل أهمية قصوى لكل منظومة مصطلحية بما أن ذلك يعين – إلى حد كبير – في مدى الإتقان فيها.

إن سبب الدقة الكبيرة في المنظومات المصطلحية باللغة الروسية، شأنها شأن الإتقان الاصطلاحي في العربية الفصحى الذي كان متحققاً فيها، إبان عصور ازدهارها يعود بدرجة كبيرة لا إلى اكتمالها ، على المدى الطويل، بتطوير المصطلحات في الفروع العلمية الإنتاجية الأساسية خلال العديد من القرون فحسب، بل هو راجع أيضا إلى حرص أقطاب العلم المتحدثين باللغتين المذكورتين على نقاوتهما والحفاظ عليهما بشغف وحب عظيمين، واشتغالهم الدؤوب بوضع المصطلحات اللازمة على خير وجه وأتمه.

وإضافة إلى هذا فإن المبادئ الصارمة في إبداع المصطلحات باللغتين الروسية والعربية الكلاسيكية، كانت حصيلة ذلك الدور الشمولي الذي لعبته في روسيا وجاراتها اللغة الروسية، وفي العالم العربي الإسلامي اللغة العربية الفصحى. ومن المعلوم أن كل ما هو معد للتصدير إلى الخارج، ينبغي أن يكون متحلياً بصفات تميزه عما هو مخصص للاستهلاك الداخلي، واللغة في هذا لا تختلف عن

أي سلعة أخرى من البضائع المصدرة.

4 – المصطلحية العربية وارتباطها بإقامة دول إسلامية جديدة في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق.

ويشكل إدراك هذه الميزة المذكورة آنفا معنى هاماً على الخصوص، بالنسبة إلى التكون المصطلحي العربي الناشط حالياً بطاقة فعالة، حيث تطرح في آن واحد على أقل تقدير مهمتان متلازمتان – هما:

أولا :مهمة تأمين التنسيق الأكيد للبناء اللغوي في كل بلد عربي على حدة،مع هذا البناء في الصرح القومي العام. وفي مجال الممارسة يكون معنى هذا مقصوراً في أن كل بلد عربي، إذ يتولى تفصيل بذلة المصطلحات وخياطتها في ميادين بعينها، لاينبغي أن تغيب عن أذهان خياطيها، ما إذا كانت هذه الثياب ملائمة لمقاييس لابسيها في البلدان العربية الأخرى، ومدى اعتبارها مقبولة في نفوسهم وطبقاً لأذواقهم.

ثانياً: لاينبغي اليوم قصر التفكير على ما يصلح للعرب دون سواهم، بل لابد ولامفر من إعادة الاهتمام إلى الشعوب العديدة المسلمة، التي تقطن أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، وتمر بمرحلة عاصفة من الصحوة الروحية الثقافية وتتطلع في أمل كبير نحو العالم العربي، لاكمصدر إضافي للعمل على التعمير الجديد للمساجد والجوامع، ترميماً وإنشاءً فحسب، وإنما باعتباره معيناً مأثوراً وتقليدياً للعلمية الإسلامية الرفيعة في فروع المعرفة قاطبة. ولهذا ليس عبثاً ولاسدى أن هذه الشعوب أخذت تبحث منذ الآن في اللغة العربية، دون سواها من اللغات، عن العدد العديد من المفاهيم المفصلة والمفتاحية لحياتها الاجتماعية والسياسية، وهو ما كان يعبر عنه حتى الأمس القريب بالمفردات والألفاظ المستعارة من اللغة الروسية لا غير، وهذه – والحمد لله – عملية يسيرة نسبياً، لأن الشعوب المسلمة من سكان الاتحاد السوفيتي سابقاً، لديها معين لا ينضب من المصطلحات الروحية والاجتماعية المستمدة من نصوص الوحي الالهي والهدي النبوي، وهذه المصطلحات متوفرة في الذكر الحكيم والسنة الشريفة وكتب الشريعة والفقه الإسلامي وأمهات التاريخ.

إنما الأعسر والأشق، هو ما يخص إيجاد ونشر المصطلحات العلمية والتقنية باللغات القومية المحلية، وكذلك المراسلات والمكاتبات الدواوينية بهذه اللغات، بعد فترة انقطاع زادت على السبعين عاماً، كانت هذه المكاتبات خلالها تجري كلياً، ونقول بصراحة إنها لاتزال تجري في كثير من الأحوال باللغة الروسية حصراً حتى هذه الساعة.

واليوم نرى مدى الفاعلية والحيوية التي تناقش بها الشعوب المسلمة في الكومنويلث الجديد (رابطة الدول المستقلة) الأمر المتعلق بموضوع الأبجدية (حروف الألفباء) في تلك البلدان للطباعة والمكاتبة، ولا تشكل ضرورة الانطلاق من قاعدة الألفباء الروسية أي جدال لدى الجميع، ولكن تبقى المناقشات الحادة بصدد ما هي الألفباء التي ينبغي التحول إليها أهي الأحرف العربية أم اللاتينية.

ويبدو أن أذربيجان قد تعجلت باتخاذها قراراً حول اعتماد الطريقة التركية في استعمال الحرف اللاتيني، على الرغم من أن الثروة الثقافية الروحية لدى الشعب الأذربيجاني على مدى العديد من القرون، قد اكتنزت وسجلت مدونة بالألفباء العربية، ويصعب وضع الاصبع على السبب الذي دفع إلى هذا، أهو بالفعل التقارب الكبير بين اللغتين الأذربيجانية والتركية، أم هو وعد الأتراك بتزويد الأذربيجانيين بالآلات المؤلفة من الآلات الكاتبة وأحدث الأجهزة والآليات الطباعية المرتبة على تلك الألفبائية الخاصة.

واتخذت شعوب أخرى مسلمة في بلدان الرابطة موقفاً أكثر حذراً واحتراساً بكثير، نحو الأسلوب التركي في استعمال الحروف اللاتينية نظراً لفهمها ضمناً أن الاصطلاح اللغوي على الطريقة التركية في الكتابة، الذي اتبع ونفذ عام 1928 بأمر وتوجيه من مصطفى كمال أتاتورك، هيأ لنظام الحكم الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ذريعة ملائمة لاتخاذ موقف مماثل في تحويل كتابة الشعوب الإسلامية في أراضيه، من الحروف العربية في البداية إلى اللاتينية ثم إلى الروسية بحجة بلوغ المزيد من التسهيلات والمنافع الاقتصادية، باستعمال الآلات الطباعية الخاصة بالحروف الروسية.

وبالنتيجة، فإن العديد من الشعوب التركية التي كانت قبل هذا، تفهم خير فهم النصوص في لغاتها المختلفة وتلم بها أحسن الإلمام، وعندما كتبت وفسرت النصوص المكتوبة بالحروف العربية أصبحت لا تفهمها وتكاد لاتفقه منها حرفاً.

وهكذا عقب مرور حقبة من الأعوام ، زال المجال الجامع الرحيب الذي أحدثته سابقاً بالجهود المشتركة كميدان روحي ثقافي لها هو المجال للبحث والوصول.

وحولت وجهة هذه الشعوب لا إراديا نحو قيم لغوية وروحية مغايرة تماما لها وغريبة عنها، و لم يقتصر الأمر على كون اللغة الروسية تعتمد على منابع روحية أخرى مختلفة عن منابع ثقافة الشعوب المسلمة، كما أن هذه الثقافة بحد ذاتها معترف بها عالمياً كواحدة من أبرز الحضارات والثقافات ، نرد على ذلك أنها على امتداد قرون وزمن تاريخي طويل تقابست بشكل رائع مع حضارة الشعوب الإسلامية، التي كان معها الروس لا في جوار وثيق فحسب، بل في تمازج واختلاط وتعايش مشترك وبناء.

واختتمت مرحلة التدريس بأمر آخر ، هو التوجه اللاإرادي من الشعوب المسلمة في روسيا وجاراتها بأراضي الاتحاد السوفيتي السابق، نحو قيم الإديولوجيا الشيوعية الغريبة عنها كل الغرابة، كما ظهر حتى للشعب الروسي نفسه. وما من أحد اليوم في دول الرابطة عملياً يقرأ أعمالاً للينين ولا لورثته وأخلافه؛ لابالروسية ولابأية لغة أخرى من اللغات التي ترجمت إليها قسراً وإلزاماً - إبان سيطرة النظام الشيوعي - كامل مؤلفات لينين وكل ما كتبه أو تلفظ به.

والحمد لله رب العالمين، فإنه كما ذكرنا آنفا بدأت الشعوب المسلمة تأخذ بالمصطلحات الاجتماعية والسياسية الأصيلة لديها والمستعارة، وبدا أن هذه العملية يسيرة نسبياً نظراً لأن البلدان الإسلامية من الاتحاد السوفيتي السابق عادت - والعود أحمد - إلى نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأمهات الكتب

الإسلامية والمؤلفات العصرية الحديثة عن الإسلام والمسلمين.

وتشخص صعاب كبيرة نسبياً أمامها، عندما يتعلق الأمر بنقل كل التعليم المدرسي وبالأخص الجامعي، والمكتبات الدواوينية وكافة المجالات الأخرى من اللغة الروسية إلى لغاتها القومية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلة في دول الرابطة حالياً، ليست مشكلة الشعوب المسلمة وحدها، بل قد تمس بدرجة لاتقل عنها الأوكرانيين والبيلورسيين والعديد سواهم. وهم جميعاً يسارعون إلى ترسيخ أصالتهم القومية التي تتجلى، كما هو معروف، قبل كل شيء في اللغة الأم. أما العجلة فليست في كافة الأحوال حليفة النجاح، وعليه تجري المحاولات حالياً في بيلوروسيا للسير على درب يخال للوهلة الأولى أنه بسيط، ويهيء الحصيلة العاجلة وهو إصدار القواميس الأولية المنسجمة مع الغايات المرسومة، ولكن ظهر أن من العسير مدها بالمادة العصرية المفيدة والمعمقة.

والوضع في بيلوروسيا كثير الشبه بما لوحظ في حينه بكوريا الشمالية، حيث تعين حل القضية المماثلة بما يشبه الإيعاز الإداري الصارم الذي - لسبب ما - لا يؤتي أكله ولا يعطي نتيجته بالسرعة المرجوة.

وإنه لمن الطريف أن نذكر أن وتائر تغير النمط المعيشي بكامله في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، وما يرتبط بها من تدفق السيل العرم من المفاهيم الجديدة التي تعكس هذا النمط من السرعة، حيث إن الروس أنفسهم كثيراً ما يتحيرون عند محاولة الإعراب عن المفاهيم الحديثة في حياتهم الاجتماعية بلغتهم، ويدخلون إليها على عجل عدداً ملحوظاً من المفردات والألفاظ المقتبسة من اللغات الأجنبية، وبالأخص اللغة الإنجليزية، بيد أن أفراد الشعوب المسلمة يحاولون إيجاد طريق آخر متجهين نحو اللغة العربية التي يعرفون أنها برهنت خلال عصور وقرون على كونها مؤهلة لتكون أداة قديرة ومشتركة لاستيعاب أرفع المعارف وأعقد الصناعات وأدق التكنولوجيات المستحدثة.

وثمة أيضاً خاطرة أو فكرة أخرى، هي أن مسلمينا فضلاً عن ذلك كله يجتهدون حين يتلقون ثمار العلوم الحديثة من منابعها أن يتوجهوا إلى لغة العرب سعياً إلى أحسن الفهم في خاتمة المطاف لنفائس كنوزها بل أثمنها على الإطلاق، ألا وهو القرآن المجيد المنزل بلسان عربي مبين.

واليوم إذ تتطور ديناميا عملية العودة إلى الاستعانة باللغة العربية التي كانت لغة العلم والثقافة في مناطق المسلمين، هنا يكفي تنشيط الذاكرة لاسترجاع ما علاه غبار النسيان من مفردات اللغة العربية وتعابيرها، وإعادتها إلى المجرى الحيوي الدفاق. وما من حرج في اختلاف بعض التسميات في مناطق وأخرى، فلا بأس مثلاً من استعمال الأزبك تعبير "الإدارة الدينية" بينما يتخذ إخوانهم التتار للمنظمة نفسها تسمية "النظارة الدينية" فهذه وتلك معاً، من المصطلحات العربية الصحيحة التي يفهم معانيها الجميع، على الرغم من اختلافاتها الظاهرية. وقد يكون من غير اللازم أو الملزم في بداية عملية الاستعادة للمصطلحات الأصلية للشعوب المسلمة، الإمعان في استيضاح أيها أحكم وأدق من بين المفردات والمرادفات العربية هذه الظاهرة أو تلك، فإن الأمر الأهم

والأجدى بالنسبة إليهم هو مجرد استرجاع واحتواء تراثهم اللغوي والثقافي الخاص بهم، والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمدن العربي الإسلامي وأداته الرئيسية ألا وهو اللغة العربية الكريمة.

ويمكن أن تؤجل إلى حين من الزمن، القضية المتعلقة بتوحيد المصطلح العربي لدى الشعوب غير العربية من المسلمين حتى يتم للعرب أنفسهم إنجاز هذه المهمة، ولكن على أية حال لا ينبغي ولا يمكن تحقيق غير العرب هذه المهمة المنوطة - أصلاً وبحكم الضرورة - بأصحاب لغة الضاد أنفسهم. ثم يقتفي الآخرون أثر العرب في هذا التوحيد النافع للجميع.

وبناءً عليه نرى أن مسائل المصطلحية العربية لم تعد الآن مقصورة على حملة هذه اللغة ومخصورة فيهم دون سواهم، بل لها أهميتها القصوى ومسؤوليتها العظمى لدى الشعوب الإسلامية الأخرى. وبالتالي يفوق القياس مدى تقدير المسؤولية لمن وضع نفسه في خدمة هذا المجال الثقافي نظرياً وعملياً، وعلى مبتدع الموضة العربية في اللباس المصطلحي أن يفكر، لا في مناسبته لأجساد لابسيه العرب فحسب، بل ومعهم أفراد الشعوب الإسلامية في رابطة الدول المستقلة الذين منحهم الباري، عز وجل، بعد عقود من السنين من العزلة المفروضة عليهم على الرغم من إرادتهم، الفرصة السعيدة للعودة إلى حظيرة التمدن العربي الإسلامي لكي يستطيعوا على أساسٍ من هذا التوفق الطبيعي والمنسجم مع نفوسهم وفطرتها السليمة، الانخراط بصورة لائقة وعضوية في الكيان الحضاري العالمي على أبواب الولوج إلى رحاب القرن الحادي والعشرين.

5 - الضرورة الموضوعية للعمل المشترك مع الباحثين من دول الرابطة

إن الحاجات الحيوية التي تطرحها الصحوة الروحية الثقافية للملايين من المسلمين في دول الرابطة، لا تقتصر على ضمان تدويل العمل في المجال المصطلحي باللغة العربية، بل إنها تستدعي أيضاً تأمين الشروط الجديدة المتزايدة بشأن مستوى تنظيمها عموماً ومناهج تطبيقها بخاصة، نظراً لأنها بالذات تعني في نهاية المطاف جودة الحصيلة للعمل كله ودلالته الاجتماعية وجدواه.

إلا أننا نرى أن السعي المصطلحي في العالم العربي المعاصر، ليس من النادر أن يعلق بإرادة أو بدونها، على إعداد المعاصرين للمصطلحات التي قليلاً ما تعطى - من حيث المبدأ - سواء إلى المختصين أو حملة اللغة العربية العاديين من الناطقين بها والكاتبين. ومن هنا قلة الاهتمام بمثل هذا النوع من الإعدادات، وضيق النطاق في تأثيرها على التطور العام للعملية المصطلحية.

والحق يقال، فقد بدا المنهج نحو الترجمة إلى اللغة العربية من الكتب الشهيرة في شتى فروع المعرفة العصرية والإنتاج الحديث، أكثر فاعلية من العملية المصطلحية. ولقد سبق أن جرب هذا النهج من قبل العرب في القرون الوسطى، عندما عمدوا بشكل شامل لنقل أبرز بحوث القدامى إلى لغتهم. وأمثال هذه الترجمات بالذات هي التي لعبت في حينه دورها الكبير في تلك السرعة المدهشة التي كان عليها ازدهار التمدن الإسلامي العربي. إلا أن مردود عمل كهذا، يمكن أن يزداد كثيراً في حالة تحقيقه بدرجة كبيرة مع العمل الحثيث على وضع المصطلحية انطلاقا من

مبادئ متفق عليها بين جميع المشاركين في هذه العملية.

وهنا كما يبدو لنا، تسنح إمكانية طيبة للتعاون بين علماء المصطلحات العرب وزملائهم من دول الرابطة، بحكم أن المصطلحية العربية ذات أهمية عملية مباشرة للعديد من شعوب الرابطة، وبحكم تلك المعرفة الثرية وأحياناً الفريدة التي اكتنزها العلماء من بلدان الرابطة في مجال المصطلحية عموماً، وتهيئة أسسها النظرية ومناهجها التطبيقية خصوصاً.

إن منجزات المصطلحية الروسية معترف بها في العالم بأسره، ومما يبعث على الارتياح أنها معروفة لدى المختصين العرب أيضاً وتشهد على ذلك الإشارات الواردة في دراساتهم عموماً. وفي التقارير العلمية لمؤتمرنا هنا، إلى أسماء العلماء الروس ومن ضمنهم لوته وتشابليتشين وآخرون.

ويعود للعلم الروسي على سبيل المثال، دور الأولوية في الحل النظري والعملي الناجع. ربما لأعقد مشكلة في مجموع العلم المصطلحي، وهو بالذات إفراد وتفريق مستويين متزابطين بعضهما ببعض أوثق الارتباط، ومتباينين في الوقت نفسه من حيث النوعية لجمل المصطلحية الاحترافية، وأحد هذين المستويين هو مستوى الوحدات الداخلة في حقل المفاهيم لفرع معين من معارف العلوم أو الصناعات أو الفنون، والثاني - حقل مصطلحات التسميات المعبرة عن مفردات تمثل هذه الوحدات.

وجدير بالذكر أن تلك المفردات تأتي في الأساس من اللغة الدارجة العامة وغير الاختصاصية، مع انسجامها مع مفاهيم وظيفية في المنظومة المصطلحية المعنية.

ومن المهم لدى ذلك ملاحظة أن إمكان الانسجام مع هذه الكلمة أو تلك، وهذا التعبير أو ذاك في اللغة الدارجة العامة لوظيفة المصطلح، يتحدد لا اعتباطياً وإنما بفضل أن مضمونها المعجمي يشير على هذا النحو أو ذاك، إلى مواصفات بعينها للمفهوم على سبيل التلميح، وهو التنويه بالإشارة كما يفعل اللقب الموفق الذي يطلق على إنسان فيساعد المحيطين به من عارفيه على الاهتداء إلى إدراك أهم ما يميز شخصية حامله من صفات.

وفي هذا الصدد، لابد من أن نذكر أن الأغلبية المطلقة من المحاولات غير الموفقة لترتيب المنظومات المصطلحية المتكونة عفوياً، أو المكونة عن قصد، أكثر ما تكون ارتباطاً بالإغفال الإرادي أو الاعتباطي للفروق، ما بين ذلكما المستويين من ناحية، والإخلال بالمنهجية الصائبة والاطراد المنتظم لمراحل العمل من ناحية أخرى. وأشيع الأمثلة وأكثرها على ذلك، هو الانكباب على وضع المفردات المصطلحية قبل الانتهاء من تعيين نظام المفاهيم الدالة عليها، ولو بالشكل الابتدائي الأولي، وترتيبها وتصنيفها ومن ثم تعريفها.

وبعد إتمام هاتين المرحلتين على التوالي، لاقبل ذلك، بوسع خبير المصطلحات تقدير مدى الكمال أو النقص أو حتى الإفراط في التطابق والانسجام، بين حقلي المفاهيم والمفردات القائمة لكل حقل بعينه من المعارف، وكذلك تقدير صلاحية ما يقترح من المفردات ومطابقته للمفاهيم. وفي النتيجة تتجلى إمكانية عملية للتعيين بأقصى حدّ من الموضوعية، أيتها تستحق الإبقاء وأيتها تحتاج إلى التصحيح وأيتها ينبغي إهمالها.

وموقف كهذا يتيح المجال أيضاً للاستكمال

المتواصل للمنظومة المصطلحية المعنية، وإثرائها العضوي وتدقيقها على الوجه المضبوط، ويهيء الإمكانية للخبير في كل فرع معرفي دون إلمامه بالإعداد اللغوي الخاص، أن ينجز بشكل مثمر إضافة تكمل عمل المصطلحيين اللغويين الذين سبق لهم تزويد هذا الخبير بالصورة العامة لدائرة المفاهيم التي يعتمدها وفقاً لمستوى إحساسه المهني.

ومهما بدا في ذلك من مفارقة ظاهرية، فإن شرف إعداد الكثير من دوائر المفاهيم وتصنيفها وتعريفها لشتى فروع العلوم والمعرفة سيكون من نصيب علماء المصطلحات، في بلدان قد تكون متخلفة من الناحية المصطلحية عن البلدان المصنعة والمتطورة في الغرب، وذلك بالذات هو الذي يستدعي منهم مزيداً من الاهتمام بمجال المصطلحات ومنظوماتها المتكاملة، على عكس العلماء في بلدان تم لها من مراحل التطور ظاهرياً، ما جعلها تفكر بأنها في غنى عن المجهودات بهذا المجال. ومن أبرز الأمثلة على هذا الجهد المبذول هو ما نشهده في بلدان عربية من الاجتهاد الدؤوب لإيجاد الطرق المثلى لتقييد المصطلحات.

وانطلاقاً مما ذكرناه لتونا، يرنو العلماء والباحثون من الرابطة بدولها وأقطارها، وهم الذين اكتنزوا خبرة ثرية في النظرية والممارسة ضمن مجال البناء المصطلحي في نظرة تفاؤلية، إلى احتمال إقامة التعاون الخصب وتبادل المنفعة مع زملائهم ونظرائهم العرب، عسى أن يكون في ذلك خير الجميع ومناط الرجاء والعاقبة للعاملين.